

الشرح المطول على زاد المستقنع - كتاب الطهارة للشيخ أحمد بن

عمر الحازمي 52

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة هذى بعض الاسئلة المتعلقة بالدرس الماضى. يقوله بعضهم يقول كيف يكون حلق الشعر عند الصوفية تعبدا شركا؟ يقول نعم - 00:00:00

الشعر الاصل انه عبادة في فيما اذا كان في احد النسرين العمرة او او الحج تقربا لله عز وجل حينئذ يكون له عبادة فاذا صرف تذلل وخصوصا لبشر يكون نوع الشرك. قد يكون اكبر الا يحسن ظبط متأكد من البناء بالمفعول والتقدير - 00:00:28

تأكدوا فعله ما في بأس فقلت متأكد تسوق بعو لين موقن غير مضر لا يتفتت لا باصبعه وخرقة نون كل وقت لغير صائم بعد الزوال. متأكد متأكد لا بأس. ما رأيكم في حاجة الامير على شرح الشذور - 00:00:48

طيبة ما فيها بأس لكن حواشى في النحو الطالب لا لا يسترسل ورائها. المذهب يكره دخول الخلاء بشيء فيه ذكر الله تعالى وذلك تعظيمها لله على القاذورات. اذا هل يجوز دخول حمامات هذا الزمن لأنها نظيفة ولا توجد بها قاذورات - 00:01:08

عن المذهب لا. تحريجا عن المذهب لا. مذهب مطلقا. لماذا؟ لأن الحكم ليس مرتبأ على العلة فقط. انما علة مع نص فاذا التفت العلة بقى النص ان يبقى على على اصل هل يجوز استعمال الجرائم سفرا للطعام علم انها قد تحتوي على اسم الله؟ اي كان فيها لفظ

الجلالة - 00:01:28

لا لا ما يجوز. نسمع وهذا يقول كلمة الشالع. الشارع والشارع على استنفاف من شرعا شرع لكم من الدين ما وصى به واهل العلم يتتوسعون في باب الاخبار ما لا يتتوسعون في باب الصفات لذلك عندهم باب الاخبار اوسع من باب الصفات - 00:01:48

الصفات اوسع من باب الاسماء. فيقال ذلك خبرا عن الله عز لانه هو الذي شرع او النبي صلى الله عليه وسلم. فكل منهما يكون باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد. قال رحمة الله - 00:02:08

الله تعالى باب فرض او باب فرض الوضوء وصفته. باب فرض الوضوء وصفته. هذا شروع منه رحمة الله تعالى في مقاصد هذا الكتاب مقاصد هذا الكتاب لأن كتاب الطهارة كما سبق انه يحتوي على امور الاصل - 00:02:28

فيه انه انما وضع للمقاصد وهو الوضوء والغسل. وازالة النجاسة والبدل عن هما يعني عن هذين الطهارتين على المذهب. وما عدا ذلك فهو اما وسيلة او وسيلة الوسيلة. او يعتبر شرطا بصحبة هذا - 00:02:48

هاتين الطهارتين. لأن الاصل هو الوضوء. طهارة باتفاق علماء قسمان طهارة طهارة حدث وطهارة خبث. وطهارة حدث يعني طهارة سببها وجود الحدث. وهذه قسمان طهارة صغرى وهي الوضوء وطهارة كبرى وهي الغسل. وبدل - 00:03:08

عنهمما وهو التيمم. واما طهارة كبرى واما طهارة خبث. وهذا الذي عقد له المصنف بغيره باب ازالة النجاسة. حينئذ نقول كل ما سبق يعتبر وسيلة او وسيلة الوسيلة. فذكر الماء ليس من اصل - 00:03:28

لوضع كتاب الطهارة ولكن لما كانت الطهارة الصغرى والطهارة الكبرى آلا لا تكون الا بالماء حينئذ لابد من الكلام عن احكام المياه لأن ليس كل ماء يعتبر استعماله صحيحا في رفع الحدث او ازالة الخبث فلابد من الكلام في - 00:03:48

ثم لما ذكر الماء ذكر ظرفه وما يتعلق به وهو الانية. ثم ذكر ماذا؟ ذكر الاستنتاج لانه كما قرر في اخر الباب ولا يصح قبله وضوء ولا

تيم. اذا قطع الموجب ازالة النجاسة يعتبر شرطا من صحة شروط الطهارة - 00:04:08

سورة وهي الوضوء. ثم قدم بابا فيه اه سنن الوضوء. وهذا العصر انه يذكر متأخرا. يذكر متأخرة لأن ما يتعلق الطهارة الصغرى اما ان يكون فرعا واما ان يكون شرطا واما ان يكون سنة - 00:04:28

اما نكون ناقضا هذى ابحاث تتعلق بالوضوء. شرائط وفرائض الوظوء وسننه ونواقظه. يعقد باب وهو الذي معنا فروض الوضوء ويدرك فيه في المطولات وغيرها وذكر هو شرطا واحدا وهو النية والنية شرط لطهارة الاحاديث كلها. سياتي - 00:04:48

معنا وذكر الشارح تتمة لهذه الشروط. يذكرون فروض الوضوء وهي ما لا يقوم الوضوء الا بها. واجبات في العصر لكنها داخلة في ماهية الوضوء. هذه الطهارة لها فروض ولها شرائط ولها نواقض ولها سنن. الاصل معرفة الاركان - 00:05:08

والشرائط لانها لابد منها لا يجوز تركها ولا يجوز جهلها واما تركها قد لا يعذر بالنسبيان او بالجهل ونحو ذلك على تفصيل في في مواضعهم فالعلم بها مقدم على العلم بالسنن. ولذلك اكثرا الصحاب على تقديم فرائض الطهارة - 00:05:28

على على السنن وهو قد قدم فيما سبق الباب الذي مضى معنا ذكر فيه السواك وسنن الوضوء. ولعله لانه اراد ان يجمع ما يتعلق بسنن الوضوء واول سنن الوضوء هو السواك. وانما يكون محله عند المضمة على قول جمهور اهل العلم - 00:05:48

ان يكون قد ذكر فيه حكم التسمية ايضا لانها تجب على المذهب قولها تجب تسمية بالوضوء مع الذكر. وما عدا ذلك فهو يعتبر من من السنن من فروض الوضوء وصفته اراد ان يبين لنا في هذا الباب ما هي اركان الوضوء؟ وما هي الصفة التي تتألف من هذه الاركان - 00:06:08

كانوا هذه الفروض. اذا الطهارة الصغرى لها وسيلة وهي الماء والتراب نائب عنها ولها شرائط وسنن وانا واقف. قال رحمه الله تعالى باب فروض الوضوء وصفته بالجر عطفا على فروض. باب اي هذا باب - 00:06:28

بيان حقيقة فرائض او فروض الوظوء وهي الاركان التي يتتألف منها الوضوء الشرعي الذي جاء به الكتاب والسنة وما هي الصفة التي تكون عليها مجتمعة هذه الفروق؟ فروض جمع فرض وهو مصدر جمع فرض وهو مصدر والاصل في مصدر - 00:06:48

انه لا يجمع ولا يثنى لانه يصدق على الواحد وعلى الاثنين وعلى ثلاث. تقول زيد عدل والزيдан عدل والزيديون عدل. يجوز الاخبار به عن المفرد وعن المثنى وعن الجمع هذا الاصل فيه. لماذا؟ لانه شيء واحد لا - 00:07:08

حددوا في نفسه العدل في نفسه لا يتعدد. لا يتعدد ولا ينقسم. وانما يجمع ويثنى مجازا باعتبار الاحادي والافراد. فاذا نظر الى احاد وافراد. الفرائض حينئذ قيل فروض وفرائض. يجمعون هذا وعلى ذاك. اذا بالنظر الى نفسه - 00:07:28

العصر انه مصدر والمصدر لا يثنى ولا ولا يجمع. لماذا جمعه هنا؟ تقول لانه نظر اليه باعتبار الافراد والاحاد حينئذ يجوز ان يجمع والا الاصل وانه يخبر المصدر عن المثنى والمجموع كما يخبر به عن - 00:07:48

المفرد كما يخبر به عن المفرد ولذلك اتفقوا في صحة قوله زيد عدل والزيديان عدل والزيديون عدل ولذلك انما المشركون نجسوا ولم يقل انجاس. جاء به بالافراد وهو مصدر. لماذا جاءوا مع كون المبتدأ؟ انما المشركون المشركون مبتلى - 00:08:08

والاصل فيه تطابق الخبر مع المبتدأ. تقول جاز على الاصل ولو قيل انجاس في غير القرآن لصحه. صح الجمع باعتبار الافراد وصح اعتبار الاصل وهو النجاسة والاخبار بها عن عن الجمع. الفرض له معنیان معنی - 00:08:28

ومعنى اصطلاحي والمعنى اللغوي المراد به هو التأثير في قوله اكثرا اهل الاصول تأثير ومنه فرض القوس والسهم وهو الحز الذي يقع عليه الوتر. الذي يقع عليه الوتر. وقيل هو الحج والقطع. كما ذهب اليه الشارح - 00:08:48

يقال بأنه قطع بدون ابانية بدون فصل يعني. والقطع حز مع مع ابانية. حينئذ يدور الفرض على على هذه المعاني يعني يجمع او المعاني مختلفه الفرض يأتي لعدة معاني ذكرها الاصول لكنها تدور حول معنى الحز والقطع وذكر كثير منهم - 00:09:08

انها تدور حول التأثير. واما في الاصطلاح فهو ما اثير فاعله وعوقب تاركه. هكذا عرفه الشارح تبعا المشتهر عند الاصوليين بتعريف الحكم بلازمه وهو الثواب والعقاب. لانه يتربت على فعل الواجب - 00:09:28

والفرض الثواب. ويترتب على الترك العقاب وهذا خاصة للواجب. يعني لا يعاقب على ترك شيء الا على فرض او واجب ولا ويثاب على

الفرض كما انه يثاب على على النفل. اذا ما اثيب - 00:09:48

فاعله يعني ما ترتب الثواب على فعل الفاعل. على فعل الفاعل. حينئذ ما اثيب فاعله هذا لا يختص بالواجب النفل كذلك يثاب فاعله وخرج به ما اثيب تاركه وهو المحرم والمكروه - 00:10:08

ولما كان العقاب خاصة للفرط والواجب دون الندب احتجنا الى فصل اخر لاخراج المندوب فقال وعوقب تاركه يعني ان تركت ان تركه المأمور عوقب بتاركه يعني بسبب تركه عوقب تاركه هذا في العصر وبعدهم - 00:10:28

عبر باستحقاق العقاب. يقول لأن هذا قد يفهم منه مذهب المعتزل قل لا. الاصل في الحكم على الشخص بأنه او على الفعل بأنه لأن الحكم هنا على الافعال على الاشخاص. قيل ترك الصلاة مثلا على القول بأنها ليس ليست كفرا. تقول من ترك الصلاة - 00:10:48 هو معرض للعقوبة. هذا الفعل الذي هو امر تركه الاصل انه يعاقب. الاصل انه يعاقب. الادلة دلت على هذا. وثم ادلة دلت على ان الرب جل وعلا قد يعفو ويتجاوز. حينئذ كون هذا الشخص هو من المغفو - 00:11:08

نقول هذا ليس في علمنا بل هذا في علم الغيب. ولكن في الاصل نحكم بالظاهر نحن. من ترك الواجب نقول هذا الاصل انه يعاقب الاصل انه يعاقب. كونه من المغفو عنهم، نقول هذا ليس في علمنا وليس مرده الى الانسان. بل نحكم بما ظهر في الكتاب والسنة - 00:11:28

فكل من ترك واجبا فالاصل انه يعاقب. الاصل انه يعاقب. حينئذ لا يقال بان هذه العبارة تفهم مذهب المعتزلة قل له الصواب انها ليست لذك. الفرض ما اثيب فاعله وعوقب تاركه. وهل الفرض هو الواجب ام - 00:11:48

بينهما تغاير المشهور عند الاصوليين المرجح ان الفرض والواجب متراوحة. متراوحة وهو ما امر الشارع به امرا جازما. فكل ما امر سارعوا به امرا جازما وما طلب الشارع فعله طلبا جازما نقول هذا فرض وهو واجب وهذا هو المشهور عند الاصوليين - 00:12:08 وهو ظاهر ظاهر المذهب. وثم رواية عن الامام احمد رحمة الله تعالى ان الفرض اكدر من من الواجب وهذا مذهب ابي حنيفة رحمة الله تعالى. انه فرق بين الفرض وبين الواجب. فالفرض ما ثبت بدليل قطعه من حيث الثبوت ومن حيث الدلالة. والواجب ما ثبت بدليل ظني من حيث - 00:12:28

ثبوت ومن حيث الدلالة. لأن الحكم الشرعي حكم الشرعي وهذا يفيد طالب العلم عند التعارض مع عدم امكان الجمع. فما ثبت قطعا من حيث ومن حيث الدلالة لا شك انه لا يعارض بما ثبت ظنا من حيث الثبوت ومن حيث الدلالة او ثبت ظنا من حيث الثبوت - 00:12:48

وكان قطعي الدلالة. لأن الاحكام او الواجب المتصورة اربعة. في اثبات الاحكام كل حكم شرعي. اما ان يثبت بدليل وهذا متصور في القرآن. القرآن متواتر هذا قطعي. وهو ما كان عليه القرآن العشر. كذلك المتواتر منه - 00:13:08

من السنة. هذا من حيث الثبوت من حيث الطريق يعني. مقصودهم الثبوت يعني من حيث الطريق كيف وصل اليها؟ اما ان يكون عن طريق احاد واما ان يكون عن طريق - 00:13:28

التواتر هذا يفيد العلم قطعي. يفيد العلم قطعي. حينئذ هو مقطوع به من حيث الثبوت. ومن حيث الدلالة والدلالة على الحكم يعني كيف الحكم الشرعي من النص من النطق نفسه حينئذ نقول اما ان يكون نصا مقطوعا به واما ان يكون مظنونا وذلك اذا كان محتاجا - 00:13:38

ثمنا لغيره وهو الظاهر والاول كالنص. حينئذ قد يكون ثابتا قطعيا من حيث الطريق ومن حيث هذا واحد وقد يكون ثابتا قطعيا من حيث الثبوت لكنه من حيث الدلالة مظنون هذا الثاني قد يكون - 00:13:58

من حيث الثبوت ومن حيث الدلالة قطعي. وقد يكون ظنا من حيث الثبوت كذلك ظني من حيث الدلالة. القسمة رباعية ما ثبت قطعا من جهة الثبوت ومن جهة الدلالة هو الفرض عند ابي حنيفة والاقسام الثلاثة يعبر - 00:14:18 عنها بالواجب. ولا شك ان الواجب هذا وان رجح بان الواجب والفرض متراوحان. نقول الاصل ان الواجبات متفاوتة ان الفرائض اذا قيل كذلك متفاوتة. كما ان المحرمات متفاوتة شرك محرم عقوبة الوالدين محرم. وقتل النفس محرم لكنها ليست - 00:14:38

على درجة واحدة بل بعضها اشد من من بعض. حينئذ نقول كذلك الشأن في في الواجبات. بعضها يكون تفوت العبادة وهذا ما يعبر عنه بالركن او الفرض. وبعض الواجبات لا تفوت العبادة بفوائتها. وهذا كالتشهد - [00:14:58](#)

في الصلاة التشهد الاول هذا لا تفوت الصلاة بفوائتها. وقد يكون متفقا عليه وقد يكون مختلفا فيه. ولا شك ان ثم بين الواجب المختلف فيه والواجب المتفق عليه. ولذلك قيل لا يفسق تاركه اذا لم يعلم او لا ثم قول اخر مشهور لا - [00:15:18](#) تفسق بترك واجب مختلف فيه. ولا يفسق بفعل محرم مختلف فيه. وهذا اذا كان ثم قول اخر اما اذا لم يكن في البلد الا قول واحد ولا يوجد الا عالم واحد وهو اهل للفتوى وعليه المدار هنا لا - [00:15:38](#)

الحكم يختلف. اما اذا وجدت الاقوال ووجد المفتون حينئذ من افتى بواجب وافتنى اخر بانه سنة فتارك الواجب هذا لا يفسق. كذلك [00:15:58](#)
بان هذا محرم والآخر قال بانه مكروه والثالث قال بانه مباحث مختلف في تحريمها. قالوا لا يفسق بفعل محرم مختلف فيه -

انما الفسق يكون بفعل محرم متفق عليه. وكذلك بترك واجب مختلف بترك واجب متفق عليه. اذا اما رواية عن الامام احمد رحمة الله ان الفرض اكذ من من الواجب. وان كان الاصحاب اختلفوا في توجيهه كلام الامام احمد رحمة الله - [00:16:18](#)

بمعنى هل هو موافق لابي حنيفة في ان ما ثبت بدليل قطعي حيث الثبوت والدلالة هو الفرض معاده فهو الواجب ابن قدامة رحمة الله تعالى في الروضة له تفسيران فقيل هو اسم لما يقطع بوجوبه يعني وافق ابا حنيفة رحمة الله اسم لما يقطع بوجوبه - [00:16:38](#) يعني ثم واجب مقطوع بانه واجب. لا شك فيه. هذا سماه الامام احمد فرضا. ثم واجب انه واجب لكن ثم احتمال بانه ليس ليس بواجب. هذا يقال فيه بانه واجب. ولا يخرج عن كونه واجبا وانما لا يرتفع الى - [00:16:58](#)

انه فرضة لا يكون واجبا لكنه لا يصل الى الدرجة الفرضية لان الفرض اسم لما يقطع به اسم لما يقطع به قيل ما لا يسامح في تركه عمدا ولا سهوا. ما لا يسامح في تركه عمدا كالفاتحة في الصلاة. وما سمح فيه سهوا - [00:17:18](#)

في التشهد الاول هذا لا يسمى فرضا وانما يسمى واجبا يسمى واجبة. وقيل ما ثبت بالكتاب فرض. رواية عن الامام احمد ما ثبت بالكتاب فهو فرض وما ثبت بالسنة فهو واجب. والاصح ان يقال بانه لا فرق بين الفرض والواجب. وكل منهم - [00:17:38](#) من يصدق عليه الحد ويكتفي هذا. يكتفي ان الواجب والفرض مترادا في صدق الحد عليهما. لو قيل ما حد الفرض؟ قيل ما اصيب فاعله وعوقب تاركه. ما حد الواجب ما اثيب فاعله وعوقب تاركه. ما حد الواجب؟ ما طلب الشارع فعله طلبا جازا - [00:17:58](#)

ما حد الفرض ما طلب الشارع وفعله طلبا جازما. اذا يكتفي هذا انه يصدق عليه. واما التفاوت من حيث الثبوت من حي ثبوت الاجر او شدة العقاب في الترك. لان من ترك مثلا الصلاة يكفر. ولا شك ان هذه عقوبة شديدة - [00:18:18](#)

ومن ترك الصيام لا يكتفي. اذا تفاوت في ترك الواجب وهو واجب. تفاوت العقاب بين الصلاة وبين الصيام والحج او الزكاة مثلا. حينئذ [00:18:38](#)
نقول هذا التفاوت لا يستلزم ان يجعل له اسماء خاصا به بل هو واجب -

والواجبات تتفاوت. واذا قيل بان الخلاف يبني عليه في ثبوت الثواب في كثرته قلة وكثرة. حينئذ يبني خلاف على هذه المسألة. لان المشهور انه الخلاف لفظي. بين ابى حنيفة وغيره. وبعضهم يقول اذا قيل بان الفرض هو - [00:18:58](#)

الواجب حينئذ اتحد الثواب. نقول لا لا يلزم. لا يلزم باتحاد مصطلح الفرض مع الواجب ان يتحد الثواب. لاما لان الواجبات تتفاوت ولا شك في هذا. واذا قيل بان الثواب يتفاوت نقول هذا لا شك فيه. لان بعض الواجبات اكذوا من - [00:19:18](#)

من بعض اذا الفرض ما اثيب فاعله وعوقب تاركه. الفرض عنون له هنا اذا كان هو الواجب لماذا قال واجب؟ كما سبق انه قال في شأن التسمية وتجب التسمية. وهنا قال وفروضه ستة. لم - [00:19:38](#)

بينهما نقول هذا مجرد الصالح مجرد اصطلاح وخاصة اذا كانت العبادة مركبة مركبا من امور فوات بعزم هذه الامور يؤدي الى فوات العبادة كلها هذا صلحوا عندهم بان يسمى فرضا ورकنا. يسمى فرضا ورکنا. اذا كانت العبادة او كان هذا الواجب - [00:19:58](#) الذي هو جزء منها لا تفوت العبادة بفوائتها. هذا يسمى واجبة. فخذ لذلك الركوع والسجود قراءة الفاتحة في الصلاة فواتها عمدا وسهوا [00:20:28](#) يبطل الصلاة. لو نسي الركوع مثلا او السجود او قراءة الفاتحة -

ولو كان مأموراً لو نسي هذه نقول هذا صلاة لا تصح لماذا؟ لفوات فرض من فرائض الصلاة وفرائض الصلاة لا تصح بدونها. لو تركها عمداً أو سهواً. ولو نسي التشهد الأول - 00:48:20

00:20:48 - التشهد الاول - ولو نسي

نقول هذا ان ذكر يجبره بماذا؟ بالسجود. اذا يجبر بالسجود له نائب. له ما ينوب عنه ما يجبره ما يكمله ما تممه. واما لو نسي الفاتحة
مثلا لا يسجد سجود السهو. هذا واحب وهذا واحب - 00:21:08

مثلا لا يسجد سجود السهو. هذا واجب وهذا واجب - 00:21:08

هذا واجب وهذا واجب. والدلالة واحدة لأن صيغة افعل هي التي تدل على أن هذا واجب وهذا فرض في نفس الوقت. حينئذ نقول ما ترکب من او عبادة من اجزاء فاذا كان فوات هذاالجزء يؤدى الى فوات العبادة سمع - 00:21:24

ترکب من او عبادة من اجزاء اذا كان فوات هذا الجزء يؤدي الى فوات العبادة سمي - 00:21:24

فروضاً ورکناً. وإذا لم يكن كذلك سمي واجباً. سمي واجباً. وهذا سبق معنا في أول الأصول الثلاثة. ولذلك ذلك غایروا بين الفرض والشرط. قالوا الفرض تتوقف الماهية على وجودة. والشرط كذلك الشرط - 00:21:44

والشرط. قالوا الفرض تتوقف الماهية على وجودة. والشرط كذلك الشرط - 44:21:00

الفرض والشرط يتفقان ويفترقان. يتفقان في ماذا؟ في ان توقف الماهية على وجودهما ويفترقان من جهتين ان الشرط يكون سابقا كالطهارة للصلة. وان شرط يكون مستمرا في العبادة من اولها الى اخرها. واما الفرض فهذا اول ما يوجد مع اول الشروع -

- كالطهارة للصلوة. وإن شرط يكون مستمراً في العبادة من أولها إلى آخرها. وأما الفرض فهذا أول ما يوجد مع أول الشروع

00:22:04

في العبادة لا يتقدم العبادة. لا يتقدم العيادة. وقد يوجد وينقض ويختلفه غيره ويختلفه غيرهم. الطهارة الوضوء للصلوة نقول شرط. الييس كذلك؟ تتوقف صحة الصلاة على جود الطهارة اذا توقفت الماهية وهي الصلاة على وجود الطهارة. قراءة الفاتحة نقول هذا

اليس كذلك؟ تتوقف صحة الصلاة على جود الطهارة اذا توقفت الماهية وهي الصلاة على وجود الطهارة. قراءة الفاتحة نقول هذا

00:22:34 - فرض هذا

تتوقف صحة الصلاة على وجود القراءة وعلى وجود الركوع والسجود. اذا على الامرین شرط والفرض توقف صحة الصلاة. الطهارة توجد قبل الصلاة. والفاتحة توجد في اثناء الصلاة. افترقا. اذا الشرط يكون متقدما - 00:23:04

٠٠:٢٣:٠٤ توجد قبل الصلاة. والفاتحة توجد في اثناء الصلاة. افترقا. اذا الشرط يكون متقدما -

والفرض يكون في اثناء العبادة. الشرط يشترط فيه لابد ان يكون محققا وتحققه ان يكون من اول العبادة الى اخرها منذ ان يكبر الى ان يسلم التسلية الاولى او الثانية يقبل بانها لابد ان تكون الطهارة وهي - 00:23:24

ان يسلم التسليمة الاولى او الثانية يقبل بانها ركن لابد ان تكون الطهارة وهي - 00:23:24

شرط مستحب في اثناء الصلاة كلها. من اولها الى اخرها. ولكن قراءة الفاتحة اولاً. يقرأ الفاتحة اولاً. ثم الركوع ثم يخلف الركوع القيام
ثم السجود هلم جرا. اذا لا يشترط في الركن ان يكون او الفرض - 00:23:44

ثم السجود هلم جرا. اذا لا يشترط في الركن ان يكون او الفرض - 44:00:23:44

بوجود الشرط وبوجود الفرض. ثم يفترقان من جهتين - 00:24:04

بوجود الشرط وبوجود الفرض. ثم يفترقان من جهتين - 00:24:04

الشرط سابق على العبادة. والفرز لاحق يكون في اثنائها. والشرط يشترط فيه ان يكون مستمرا في بعد من اولها الى اخرها والفرز لا ينقطي ويخلقه غيره. باب فروض الوظوء باب - 00:24:24

ينقطى ويختلفه غيره. باب فروض الوظوء باب - 00:24:24

الله اعلم

ولكن المراد به حينئذ يكون أسماء للماء الذي يتوضأ به. فرق بين - 00:24:44

تفاصل وفعول. فعول هذا اسم لما يفعل به الشيء. كالماء بالنسبة لل موضوع طهور. هذا اسم للماء بضم الطاء هذا هو الفعل نفسه. و موضوع هذا اسم للماء و موضوع بضم هذا الفعل نفسه. هذا هو - 00:25:04

الوظاعة وهي الحسن والنظافة والبهجة. ووظأ الشيء يوضأ وضوءاً ووظاءة صار نظراً حسناً نظيفاً لانه اذا توضأ ينظفه ويحسن

00:25:44 | ملخصات دریافتی از این مقاله

المصنفون بقول استعمال ماء طهور في الاعضاء الاربعة على صفة مخصوصة. استعمال ماء طهور ويشترط فيه كما ساء ان يكون
00:26:04

هذا قد يفهم منه انه لفظ محما . لكنه صار حقيقة عرفية عند الفقهاء في هذا المقام يان المراد به الاعضاء الاربعة المذكورة في اية

المائدة فاغسلوا وجوهكم هذا العضو الاول وايديكم الى الم Rafiq هذا العضو الثاني وامسحوا ببرؤوسكم هذا العضو الثالث وارجو -

00:26:24

الى الكعبين هذا العضو الرابع. فاذا اطلقت الاعضاء الاربعة انصرف الى هذا المفهوم فصار معينا او مبها نقول معينا فلا اشكال في ادخاله في في الحاد استعمال ولم يقل غسل الاعضاء الاربعة كما قال غيره لانه مدخول اذا قيل غسل اعضاء الاربعة نقول الله عز وجل قال -

00:26:44

امسحوا ببرؤوسكم وقال فاغسلوا وجوهكم اذا غاية بين المسح والغسل فكيف يقال بان الوضوء غصب الاعضاء الاربعة؟ وان قيل انه من باب تغليب لكن نقول الاولى ان يقال استعمال ماء والاستعمال قد يكون على جهة الغسل. وقد يكون على جهة المسح. والفرق بينهما -

00:27:04

ان الغسل لا بد من جريان الماء على العضو. لا بد ان يجري الماء يسيل على العضو. والمسح لا يجري الماء على العضو وانما يأخذ ببده او بخرقة يبللها ثم يمربده مبللة بالماء على العضو. كما هو الشأن في مسح الرأس. استعمال -

00:27:24

نقول هذا يشمل الغسل والمسح. استعمال ماء لا شك ان الطهارة انما تكون بالماء. والوضوء اذا انما ينصرف لاستعمال الماء. واذا استعمل بدل الماء انما يسمى مذاً يسمى تيمم. فتيمموا الله عز وجل اطلق عليه بانه -

00:27:44

حينئذ اذا استعمل غير الماء نقول هذا يسمى تيمما وله اصطلاح خاص في في الشرع. استعمال ماء طهور لا ظاهر ولا نجس. اما النجس فهذا متفق على انه لا يحصل الوضوء به. واما الطاهر فهو المذهب انه لا يحصل الوضوء -

00:28:04

ولا الغسل ولا ازالة النجاسة كما سبق بيانه في اول الكتاب. يشترط في هذا الماء الطهور ان يكون مباحا. لان الماء اذا كان محrama حينئذ صار الوضوء محrama. واذا صار الوضوء محrama حينئذ نقول هذا الوضوء -

00:28:24

منهي عنه. واذا كان هذا الوضوء منهيا واذا كان هذا الوضوء منهيا عنه. صار باطلا صار باطلا. حينئذ لا بد من اشتراط الاباحة في الماء المستعمل في الوضوء. في الاعضاء الاربعة في الوجه واليدين والرأس والرجلين على صفة -

00:28:44

يعني على صفة وهيئه قد خصها الشرع ليست او ليس غسل الاعضاء الاربعة مرجعه الى الرأس. فيقدم ايريد ان يقدمه ويؤخر ما يربد تأخيره لا انما لا بد من ان ان تغسل وتمسح هذه الاغسال او هذه الاعضاء الاربعة على -

00:29:04

كما جاء به الشراب لانه قد يغسل الممسوح ويمسح المغسول نقول هذا مرده الى الشرع هو الذي عين بكون هذا ممسوها وانه ممسوح الى محل كذا وكون هذا موصولا وغسله الى محل كذا فمرده الى الشرع على صفة -

00:29:24

في الشرع يأتي بيانها فيه تفصيل كلام المصنف رحمة الله تعالى. وهذه العبارة على صفة مخصوصة. بعضهم يسقطها بناء على ان الترتيب والموالاة ليسا ليسا فراغتين من فرائض الوضوء. لانه اذا لم يكن -

00:29:44

ولم تكن المואلة فرضا من فرائض الوضوء حينئذ اغسل كما شئت. اليك كذلك؟ اذا لم يكن الترتيب فرضا من فرائض الوضوء حينئذ ابدا برجليك وانتهي بوجهك. لا يشترط فيه ان تتمثل ما جاءت به الاية. واذا لم تكن المואلة شرطا او فرضا -

00:30:04

حينئذ تغسل وجهك بعد الفجر وتم رجليك قبل الظهر فلا بأس. فاغسل كما كما شئت. اذا على صفة مخصوصة نقول هذا مراد به تأكيد ان الترتيب والموالاة يعتبران من فرائض الوضوء. ومن لم يجعل الترتيب والموالاة من فرائض الوضوء -

00:30:24

هذه الجملة. لماذا؟ لانه يصدق عليها استعمال ماء طهور في الاعضاء الاربعة. استعمل الماء في الاربعة سواء قدم ما قدمه الشرع او اخر ما قدمه الشرع. سواء والى بين الاعضاء او لم يواли بين الاعضاء -

00:30:44

حكم عام والصواب كما سيأتي ان الترتيب والموالاة يعتبران من فرائض الوضوء. باب فروض الوضوء وصفته والمراد بالصفة الهيئة التي يكون عليها الوضوء. وهذه صفة شرعية بحثة محضة. ليس مردها الى العقل الا -

00:31:04

من جهة الاستنباط من الادلة فقط. حينئذ ما كان ظاهره تعارض واراد ان يجمع بينها المجتهد بين الادلة حينئذ يكون للعقل مجال على وصفته يعني صفة الوضوء والصفة لها حالان. صفة كمال وصفة اجزاء. فما -

00:31:24

كان مشتملا على الفرائض والمسنونات كلها قولية والفعالية فهذا يسمى كاما واما كان مشتملا على الفرائض فقط المجزي او بعض

المسنونات فهذا يسمى مجازنا. ولو اشتمل على بعض المسنونات هذا يسمى مجازيا وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم توظأ مرة مرة. فدل على ماذا؟ على ان هذه الصفة هي - [00:31:44](#)

اقل ما يكون من جهة الاجزاء. وما جاء من انه توظأ مرتين او ثلاثا ثلاثا. نقول هذا على جهة الكمال. وبعده وهو اكمل من من بعضه. باب فروض الوضوء وصفته عرفنا حقيقة الوضوء وحقيقة الفرض وما المراد بالصفة - [00:32:14](#)

الاصل في الوضوء هل يقال بأنه واجب او مندوب؟ هذا محل نزاع بين اهل العلم. ولكن المشهور للاية المذكورة في اية في سورة المائدة ان الاصل في الوضوء الوجوب. لأن اصل مشروعية الوضوء انما يكون للصلوة. ولذلك عينت الصلاة - [00:32:34](#)

في الاية مع كون الوضوء يكون للصلوة ولغيرها مما تجب له الطهارة كالطواف ومس المصحف. يا ايها ايها الذين امنوا اذا قفتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى اخر الاية. فدل على ماذا؟ على ان هذا الفرض او - [00:32:54](#)

اغسل وجوهكم وما عطف عليه قد رتب عليه ما صحة الصلاة لانه قال اذا قفتم الى الصلاة اوصلوا فان لم توصلوا فحييند لا يصح قيامكم وتلبسكم بالصلوة. ولذلك قال ابن رشد رحمة الله اتفق المسلمين - [00:33:14](#)

على ان امتنال هذا الخطاب وهو اية المائدة اتفق المسلمين على ان امتنال هذا الخطاب واجب على كل من الصلاة اذا دخل وقتها. اذا دخل وقتها ولذلك يقال متى يجب الوضوء؟ نقول اذا كانت الصلاة مؤقتة كالفرائض الخمس - [00:33:34](#)

يجب الوضوء بدخول الوقت. وما عداه حيند بارادة الفعل الذي جعلت الطهارة شرطا فيه الطواف مثلا متى يجب اردت ان تطوف؟ نقول لا طواف الا بوضوء. فحييند متى يجب؟ نقول اذا اردت الاقدام على الطواف فيجب. وجب عليك - [00:33:54](#)

الوضوء اردت مس المصحف متى يجب عليك؟ نقول وجب عليك الوضوء متى يجب عند تلبسك او ارادة التلبس بمس المصحف؟ اذا سببان لوجوب الوضوء. دخول الوقت او ارادة فعل لا يجوز التلبس بهذا الفعل الا - [00:34:14](#)

بطهارة كاملة. هذا من جهة النص يعني وجب الوضوء من جهة النص بالاية المذكورة. وجاءت احاديث كثيرة تدل على انه لا صلاة الا بظهور. قال صلى الله عليه وسلم كما في حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى - [00:34:34](#)

ايتوضا لا يقبل الله هذا قبول صحة هذا مرادف القبول هنا مرادف لي للصحة لا يقبل الله صلاة احدكم ودعاه يشمل الفرض والنفل وصلوة الجنائز. اذا احدث هذا قيد حتى يتوضأ فان توضأ - [00:34:54](#)

حييند صحت صلاته. ولمسلم لا يقبل الله صلاة بغير ظهور. وله ايضا الطهور شطر اليمان. اذا اجمع او ادل على وجوب الوضوء الكتاب والسنة واجمع العلماء على ذلك. على ان ما جعل شرطا واتفق عليه - [00:35:14](#)

تلك الصلاة مثلا يجب له او يجب لها الوضوء. وهذا لا خلاف فيه بين اهل العلم. باب فروض الوضوء وصفته عرفنا حقيقة ما ما ذكر. هل الوضوء لعرفنا حقيقة استعمال الماء الى اخره؟ هل هو من خصائص هذه الامة؟ ام شرع لمن قبلنا - [00:35:34](#)

هذا فيه قولان لاهل العلم. فيه قولان لاهل العلم. قيل بأنه من خصائص هذه الامة لحديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه عند مسلم مرفوعة لكم سيما ليست لاحد من الامم. تردون علي غرا محجلين من اثار الوضوء. فدل على - [00:35:54](#)

ماذا؟ على ان الوضوء من خصائص هذه الامة. وذهب جماعة من اهل العلم الى انه ليس مختصا بها. واجابوا عن هذا الحديث السابق انما المخصوص بها الغرة والتحجيل فقط. هذا الزيادة التي هي في في الوضوء لهذه الامة. وكذلك يحتاج بحديث هذا وضوء - [00:36:14](#)

هذا وضئي ووضوء الانبياء من قبلي لكن الحديث الضعيف رواه ابن ماجة وفيه ظعنف. وبانه لو صح يعني الحديث احتمل ان يكون خاصا بالانبياء دون امهمهم لا بهذه الامة. ورد بانهم كانوا يتوضؤون في قصبة او صحيح البخاري في قصة - [00:36:34](#)

في جريج الراهن انه توظأ وصلى ودل على ماذا؟ على ان الوضوء كان معروفا عنده وخرج البخاري ايضا من حديث ابراهيم عليه السلام في قصة سارة انها لما دخلت على الجبار توظأت وصلت ودعت الله عز وجل. فدل على ان الوضوء ليس من خصائص هذه الامة. هكذا قالوا - [00:36:54](#)

بعضهم ذهب الى انه من خصائص هذه الامة لماذا؟ لترتب الغر والتحدي على الوضوء. لكن يجد السؤال ان الذي جاء في قصة

ابراهيم سارة ونحوها او قصة جريج هل الوضوء الذي كان مشروعه هو عينه بصفته التي هو مشروع لهذه الامة هذا محل النظر محله

نظر - 00:37:14

انه كما جاء في واقم الصلاة لذكرى الاصل انها مخاطب بها موسى عليه السلام. وجاء ان موسى عليه السلام كما جاء في الاسراء انه النبي صلى الله عليه وسلم من به وهو يصلى في قبره يصلى ماذا؟ كيف يصلى؟ هل هي الصلاة المعروفة التي عندنا؟ امها صلاة -

00:37:34

اه مخالفة والنبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم قبل المراجعة هل صلى بهم الصلاة التي هي معروفة الان ام صلاة خاصة؟ نقول هذا الله اعلم به. الله اعلم به. نقول توضأ فيما سبق لكن لا يلزم منه ان يفسر الوضوء الذي نعرفه منه -

00:37:54

هذه الشريعة. باب فروض الوضوء وصفته. باب فرضه مع فرض الصلاة. يعني متى فرض نقول فرض مع الصلاة هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بغير وظيفة؟ اتفق اهل العلم على انه لم يحدث ذلك -

00:38:14

والنبي صلى الله عليه وسلم فرضت عليه الصلاة قبل الهجرة بثلاث سنين. حينئذ صلى ثلاث سنين في مكة بوضوء او بدون وضوء. لأن آية الماء اذا نزلت في المدينةليس كذلك؟ يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة الى اخره نقول هذه نزلت في في المدينة هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك -

00:38:34

بوضوء او بدون وضوء نقول لا صلى بوضوء. ولذلك تكون على هذا القول تكون هذه الآية المائدة مقررة الحكم يعني مؤكدة

وليس مؤسسة لليست مؤسسة بل هي مؤكدة لماذا؟ لأن -

00:38:54

وضوء سبق وان شرع بسنة النبي صلى الله عليه وسلم. وان لم يرد فيه نصه. لأنها مدنية. والوضوء فرض مع صلاته في مكة صلى بها صلى الله عليه وسلم ثلاثة سنين قبل الهجرة وكذلك اصحابه. قال ابن المنذر معلوم عند جميع اهل السير انه صلى الله عليه وسلم افترض عليه -

00:39:14

بمكة الصلاة والغسل من الجناة. ومعلوم ان الغسل من الجناة لم يفرض قبل فرض الوضوء. وانه لم يصلى قط مكة صلاة الا بوضوء. وثم احاديث لكن فيها ضعف. اذا عرفنا ان آية المائدة هذه تعتبر مؤكدة لا -

00:39:34

مؤكدة لا لا مؤسسة. فحينئذ هل نجعلها اصلا؟ ونحمل بقية السنن والآثار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم بانها فرع هذا مما وقع فيه نزاع في الترجيح في مسائل الوضوء التي ذكرها من جهة الفرضية والوجوب سني -

00:39:54

والاصل ان يقال كقاعدة لطالب العلم ان العبادة المركبة من اجزاء ووردت السنن متفاوتة مختلفة فحينئذ تكون القاعدة ان ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كله يجعل سيما مع بقية النصوص -

00:40:14

فتؤلف صفة الوضوء وصفة الصلاة وصفة الحج وصفة الصيام من مجموع النصوص. ولا يجعل احدها اساسا ويجعل غيرها في حيز المهجور او الفرع. هذا خطأ يعتبر عند بعض الفقهاء. يجعل هذه الآية مثلا -

00:40:34

اصلا في الوضوء. ثم اذا جاءت احاديث تأمر او تنهى او تبين او تفصل قالوا هذا معارض لذلك وهذا مقدم هذا قد لا يستقيم في كثير من من المسائل بل نقول الوضوء ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم مع الآية يجعل اصلا كله -

00:40:54

في مرتبة واحدة. ويجمع بينها وبين الآية. فحينئذ اذا قيل بان آية المائدة مؤكدة. وقد يكون او يكاد يكون اتفاق ان آية المائدة ما سبق فيها الا الواجب فقط. الفرائض ولذلك اجمعوا على -

00:41:14

على ان من اتي بما ذكر في الآية صح وضوءه لان الرب جل وعلا رتب صحة الصلاة على المذكور. قال يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا. اذا الصلاة تكون معتبرة وتكون صحيحة متى؟ اذا وجد جواب الشرط وهو مجموع -

00:41:34

ما ذكر من اركان او الفرائض الرابعة. هذه الآية لم يذكر فيها الا الفرائض والواجبات فقط. واقتصر بها الواجبات الاركان وما جاء من الآثار ما جاء من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد صح حينئذ اما حينئذ ما جاء من -

00:41:54

سؤال عن النبي صلى الله عليه وسلم هل يصح ان يجعل معارضا للآية مما لم يذكر في الآية؟ فيجعل معارضا او نقول لا بد من الجمع في اصل المسألة لا شك انه انه الثاني. فحينئذ نقول كل ما ورد من افعال النبي صلى الله عليه وسلم اما ان يقع -

00:42:14

للاية اما ان يقع بيانا للایة. فحييند كل ما جاء في الایة فهو مأمور به. الیس كذلك فاغسلوا وجوهکم. هذا امر وايديکم ثم قال وامسحوا برؤوسکم. قال وارجلکم. كلها اوامر. والاوامر تقتضي - [00:42:34](#)

الوجوب. اذا اذا وقع في فعل النبي صلی الله علیه وسلم بيانا لواجب في القرآن اخذ حکمه. اخذ حکمه هل يقال بانه تعارضت السنة مع الایة وقد وقع بيان نقول لا هذا السؤال غير وارد هذا السؤال - [00:42:54](#)

غير وارد وانما يختلف اهل العلم هل هذه السنة الواردة ثابتة عن النبي صلی الله علیه وسلم؟ بالفعل انها وقعت بيانا لذلك المجمل اولى واما اذا سلم بانها بيان لمجمل فلا اشكال في انه تأخذ حکم ذلك المبين. المبين يأخذ حکم المبين فان كان - [00:43:14](#) فهو سنة وان كان واجبا فهو واجب. واتفقوا على ان الاوامر الواردة في الایة واجبات. فحييند ما وقع بيانا من سنة النبي صلی الله علیه وسلم واجبة. ما كان زائدا مثل ماذا البيان فاغسلوا وجوهکم. الوجه هذا يحتمل ان المضمضة الفم والانف داخلان في مسمى - [00:43:34](#)

ما الوجه اولى؟ وامسحوا برؤوسکم الاذنان هل هما من الرأس او لا؟ جاءت السنة بيان. وارجلکم وايديکم هذا يحتاج الى ماذا؟ الى بيان وايديکم الى المرافق هل هو مع المرافق او الى المرافق فالمرافق غير داخلة وارجلکم الى الكعبة - [00:43:54](#) فكل ما ورد بيانا لهذا المجمل حيند نقول لا تعارض بين المبين والمبين. فنحمل هذا تفسير لتلك الایة. فان لم يكن فان لم يكن بيانا. فحييند هل يصح ان يقال - [00:44:14](#)

بان ظاهر النصوص قد عارض ظاهر الایة او لا؟ لا شك انه قد يقال. فحييند اذا جاء امر في اذا جاء امر في السنة هل يصح ان تجعل الایة قرينة صارفة للامر من الوجوب الى الندب او - [00:44:34](#)

هذا محل نزاع بين اهل العلم. فكل امر هذی قاعدة سبب الاختلاف في في هذا الباب كله من اوله لآخره. كل امر لم يرد النص في الایة بعض اهل العلم اذا لم يجعل النص مبينا للایة جعل الایة قرينة صارفة لهذا الامر - [00:44:54](#) ولذلك حجة من يرى سنیة المضمضة مثلا والاستنشاق ما حجته لم تذكر في ایة المائدة لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله علی قالوا هذا مصروف لماذا؟ من الواجب الى الى الكمال لانها لم تذكر في في ایة المائدة. هذا المحل محل نظر واجتهاد - [00:45:14](#) من بين اهل العلم. فمن صرح ان يجعل ایة المائدة قرينة صارفة للامر من الدلالة الى الوجوب الى الندب او ان يجعل هذه الاوامر مستقلة عن الایة ولا مانع ان تأتي السنة بزيادة على على الایة - [00:45:34](#) لكن لا يجعل في مقام الفرض. لأن كلما ذكر في الایة فهذا لا يسقط لا عمدا ولا سهوا. وما جاء من السنة وقيل بانه واجب ولم يكن مفسرا كالمضمضة على قول وهو رواية الامام احمد بان الدلالة على وجوهها بالسنة - [00:45:54](#)

القرآن هذا لا يأخذ مرتبة الفرض الذي يكون بدلالة الایة. ولذلك بناء على هذه الرواية ان المضمضة والاستنشاق وجوههما ثابت بالسنة لا بالقرآن. سقطا سهوا لا عمدا. فرق بينهما اما فاغسلوا وجوهکم. قال لو نسي غسل الوجه؟ هل يعتبر الوضوء صحيح ام لا يعتبر. واما اذا نسي المضمضة فعل القول بان - [00:46:14](#)

المضمضة ثابت وجوهها بالسنة لا بالقرآن. سوغ سقوطها سهوا لا عمدا. وكذلك في التسمية كما مر معنا في في المذهب وتجب التسمية في الوضوء مع الذكر. لماذا جوزوا؟ كونها تسقط اما اذا تعمد - [00:46:44](#)

الطهارة لا تصح الوضوء لا يصح. واما اذا نسي لكونها لم تذكر في لم تذكر في ایة المائدة حيند نزل درجتها من الفرضية الى الى الوجوب. اذا القاعدة العامة في هذا الباب ان النصوص - [00:47:04](#)

القصة الثابتة عن النبي صلی الله علیه وسلم في مرتبة واحدة. وان المسألة الثانية ان ما جاء في ایة المائدة يعتبر من الفرائض. متفق عليها ولا تسقط لا عمدا ولا سهوا. ما جاء من فعل النبي صلی الله علیه وسلم في الاحاديث نقول اما ان يكون بيانا لمجمل في الایة اخذ - [00:47:24](#)

لا اشكال في هذا واما ان يكون زائدا واما ان يكون زائدا كالتسمية مثلا فحين اذ نقول يصح ان يجعل الایة صارفة للامر من الوجوب الى الندب. وبعض اهل العلم يرى انه يمكن ان يقال بزيادة واجب لم تدل - [00:47:44](#)

الاية عليه ولكن لا يجعل في مرتبة الفرائض المذكورة في الاية لكن ينزل درجة فيعطي حكم انه اذا ترك عمدا بطلت الصلاة فيلحق بغسل الوجه ونحوه. واذا ترك سهوا حينئذ يتساهل فيه على - [00:48:04](#)

ما سبق بيانه عرفتم القاعدة؟ فكل الخلاف الذي ورد بين اهل العلم في سنته المضمضة والاستنشاق والتسمية كله مرده هل هذه [السنن الثابتة الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم معارضة للاية او لا؟](#) فمن جعلها معارضة جمع بينهما - [00:48:24](#)

من جعلها معارضة جمع بينهما بان الاية صارفة للاوامر من الوجوب الى الندب. ومن لم يجعلها معارضة قال هذى بيان لما وقع في [الاية من اجمال فاخذ حكمه.](#) وما كان مما لم يقع مجملا في في الاية قال لا بأس. ان يأتي او - [00:48:44](#)

والسنة بزيادة واجبه ولا يجعل في مرتبة تلك الواجبات. اذا والوضوء استعمال ماء ظهور في الاعضاء الاربعة على صفة وكان فرضه [مع فرض الصلاة.](#) قال فروظه ستة. فروظه اي الوضوء. وعرفنا المراد بالفروض هنا - [00:49:04](#)

ركن الذي يفوت الوضوء بفوات واحد منها. وسبق ان ثم واجبا او واجبين في الباب السابق. وهو تسمية وغسل الكفين ثلاثة اذا كان من [نوم ها ليل ناقض لوضوء فحينئذ يفرق بينهما فيقال الوضوء له واجبات وله فرائض كما ان الصلاة - 00:49:24](#)

لها اركان ولها واجبات. وفرق بين الركن والواجب. الركن في الصلاة لا يسقط لا عمدا ولا سهوا. والواجب يسقط سهوا لا عمدة. هنا [ذلك كما يقال هناك](#) يقال هنا. هنا الوضوء له اركان لا تسقط او لا. يسقط الواحد منها لا - [00:49:54](#)

وله واجب. وهو التسمية مع مع الذكر. ويمكن ان يلحق به ايضا غسل كفين من نوم ليل ناقض للوضوء. لانه اذا اراد هذا الوضوء صار [واجبا صار واجب لذلك علله ابن حزم رحمه الله تعالى بطلان الوضوء والصلاحة لكون هذا الغصب قد - 00:50:14](#)

علق بي بالصلاحة. اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يدخل او فليغسل فلا يدخل نهي فليغسل امره وهذا قد يكون قائما [الى الصلاة.](#) فحينئذ لما كان مأمورا ومنها عن غمس اليد في الماء ففعل - [00:50:34](#)

قالوا لا لم يصح الوضوء ولا الصلاة التي رتب عليها الوضوء هذا قول ضعيف. فروظه ستة هذا على المذهب على المذهب والایة [نصل على ماذا؟ على اربعة.](#) الوجه واليدان الوجه واليدين والرأس مسح الرأس. وغسل الرجلين - [00:50:54](#)

هنا في المذهب الترتيب المowala. وهل الترتيب والمowala ثابتان بالكتاب؟ يقال بانها من دلالة الاية او من السنة هذا محل نزاع. اذا [فروظه ستة باستقراء الادلة باستقراء الادلة.](#) وقيل اربعة - [00:51:14](#)

اما ستة فهي على المذهب على الصحيح من من المذهب. وقيل اربعة بالقول بان الترتيب والمowala سنتان وليس باركان قروضه ستة. [قال احدها غسل الوجه. هذا هو الاول.](#) غسل الوجه. غسل عرفنا المراد بالغسل - [00:51:34](#)

بانه امر الماء على الموضع على العضو فاذا كان الوجه حينئذ لابد ان يمر الماء ويجري على العضو لومس وجهه بليل يديه [ومسح بهما الوجه](#) نقول هذا لم يرزي لماذا؟ لان الرب نص على الغسل وهذا - [00:51:54](#)

فقد مسح لم يأت به بالمامور به. غسل الوجه لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم فاغسلوا وجوهكم. هذا امر والامر يقتضي الوجوب. وهذا [مجمع عليه بين اهل العلم.](#) غسل الوجه ما المراد بالوجه؟ قالوا الوجه مأخوذ من المواجهة. فكل ما تحصل - [00:52:14](#)

المواجهة فهو داخل في في مسمى الوجه. اذا سمي وجهها لماذا؟ لانه تحصل به المواجهة يجمع على وجوه وجوه يومئذ ناظرة وعلى [وجه وله حد طولا وله حد عرضا](#) سينذكره في باب صفة - [00:52:34](#)

الوضوء. حده طولا قالوا من منابت شعر الرأس الى منحدر من اللحىين والذقن طولا. ومن الاذن الى الاذن عرضا اذا له طول وله [عرض. هل غسل الوجه كله مجمع عليه؟](#) نقول لا. ولذلك هنا عبارة الفقهاء - [00:52:54](#)

يقولون غسل الوجه مجمع عليه في الجملة. ولا يقولون بالجملة ففرق بين في الجملة وبين بالجملة. بالجملة يعني لا يخرج عنه فرد [من افراده.](#) وفي الجملة حينئذ في الامور العامة. واما بعض الافراد فقد تخرج عن - [00:53:14](#)

حكم خاص. ولذلك اتفقوا على غسل الوجه في الجملة و اختلقو في ثلاثة مواضع. اختلفوا في غسل ثلاثة مواضع. هل هي داخلة في [مسمى الوجه اولى.](#) البياض الذي بين العذار والاذن. هذا سينات. ولذلك المذهب هو الصحيح انه حده عرضا من الاذن - [00:53:34](#)

الى الاذن من الاذن الى الاذن فحين اذ البياض الذي يكون بين شعر اللحية والاذن هل هو داخل في مسمى الوجه او لا مالك رحمه الله

لا يرى ذلك. وقال ابن عبد البر خالف مالك العلماء. يعني لم يقل بعدم غسل - 00:53:54

العذار او البياض الذي بين العذار والشعر الا مالك رحمة الله. العذار هذا البياض يعني الذي يكون بين الشعر وبين الاذن. هذا قد عنه البعض هذا داخل في مسمى الوجه باتفاق الا مالك رحمة الله تعالى. الثاني ما استرسل من اللحية الذي يخرج عن حد الفرض الى هنا هذا - 00:54:14

لا شك انه داخل ويجب غسل ظاهره لكن الذي نزل عن حد الوجه هذا هل يكون داخلا في مسمى الوجه او لا هذا محل نزاع والمذهب انه يجب وغسل ظاهر اللحية وما استرسل منها كما سيأتي في محله. الموضع الثالث تخليل اللحية هل يجب او لا - 00:54:34

لان اللحية اذا كانت داخلة في مسمى الوجه ووجب غسل ظاهرها ووجب غسل ظاهرها حينئذ تخليل اللحية سبق انه سنة سبق انه سنة وتخليل اللحية الكثيبة والاصابع لكن بعض اهل العلم يرى انه واجب في قوله هكذا امرني ربى هذا امر - 00:54:54

والاصل فيه انه يحمل على على الوجوب. اذا فيه قولان قيل بالسنة وهذا قول الجماهير وقيل بالوجوب استدالا بظاهر النص طوله ستة باستقراء كلام العرب. باستقراء الدليل الشرعية. غسل الوجه لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم. اذا هو - 00:55:14

مجمع عليه في الجملة. واستثنىت المواقع الثلاثة التي ذكرناها فانها محل خلاف. محل خلاف. والفهم منه يعني من الوجه وعبر في المنتهى ومنه فم وانف. لان التعريف لا وجه له. بل هو زيادة - 00:55:34

ومنه فم وانف والفم معروفة والانف معروفة منه يعني من الوجه. فهو داخل في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم. ويدرك الفقهاء الفم والانف هنا والمراد بهما المضمضة والاستنشاق المراد المضمضة والاستنشاق. لماذا يذكر الفم والانف ولا تذكر المضمضة والاستنشاق؟ لان الكلام - 00:55:54

قام في المحل الذي يجب غسله. والمضمضة هذه صفة للماء الذي يدخل في الفم مع تحريكه. فهي امر خاص خارج عن المحل.

والمراد هنا في بيان ماذا؟ بيان المحال التي يجب غسلها فاغسلوا وجوهكم. بين ان الوجه يغسل - 00:56:24

فاغسلوا وجوهكم غاسل ومسح ما هو المغسول؟ الوجه بماذا يكون؟ بالماء. ما محل الوجه؟ هو الذي وقع فيه الكلام. والفهم منه يعني من الوجه. لدخولهما في حده. ويعبر عن ذلك بالمضمضة - 00:56:44

والاستنشاق. والمذهب مذهب الحنابلة المرجح ان المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارتين والكبرى واجبان في الطهارتين الصورة والكبرى. وانما الخلاف عندهم هل وجب المضمضة والاستنشاق في الطهارتين ثابت بالكتاب او بالسنة. هذا محل نزاع وفيه روایتان عن الامام احمد رحمة الله تعالى - 00:57:04

ينبني عليه انه لو نسي المضمضة سهوا. ان قيل بانها ثابتة بالكتاب. فحين اذ لا تسقط. وان قيل بانها ثابتة بالسنة. وحينئذ تسقط على ما ذكرناه من الاصل السابق. واضح هذا؟ حينئذ - 00:57:34

الصحيح من المذهب وجب المضمضة والاستنشاق في الطهارتين الصغرى والكبرى. وعن الامام احمد ان الاستنشاق واجب فقط دون المضمضة في الطهارتين. الصغرى والكبرى. يجب الاستنشاق فقط. واما المضمضة فليست بواجبة. لماذا وجب الاستناد - 00:57:54

شاق دون المضمضة لحديث اذا توظأ احدكم فليجعل في انفه ماء ثم لينتشر. فنص على ماذا؟ نص على وجاء حديث ايضا في رواية من توظأ فليستشقا. وهذا امر بالاستنشاق في الطهارة الصغرى - 00:58:14

قالوا فالطهارة الكبرى من باب اولى. لماذا لم يذكر في هذه الرواية المضمضة؟ قال لان الروايات التي دلت على الامر لعلى الفعل على الامر بالمضمضة كلها ضعيفة على هذه الرواية. وعنه يجب ان في الكبرى يعني المضمضة - 00:58:34

انشاق واجبان في الكبرى دون دون الصغرى. لانه يجب وصول الماء فيها الى باطن الشعور ونحو ذلك. ولا يجيءان في لان المأمور غسل الوجه. قال فاغسلوا وجوهكم. والوجه ما تحصل به المواجهة. وليس منه الفم - 00:58:54

والانف اذا محل النزاع هنا هل الفم والانف تحصل بهما المواجهة او لا؟ ان قلت بان المواجهة تحصل بالفم والانف. قلت فعل النبي صلى الله عليه وسلم بدخول الماء الى الفم على وجه مخصوص وادخاله الانف - 00:59:14

على وجه مخصوص يعتبر مبينا لقوله وجوهكم. فصار الوجه ماذا؟ فيه نوع اجمال. لان ما الانف والفهم لا شك انه وجه. الا مما وقع

فيه النزاع. فحين اذ يرد السؤال هل الفم والانف داخلان في - 00:59:34

مسمى الوجه اولى نقول ننظر في فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه قط انه ترك المضمضة والاستنشاق في اي وضوء. اذا وقع فعله مبينة لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم. فدل على ان حكم هذه المضمضة والاستنشاق حكم الوجه. لأن المبين - 00:59:54 فعل المبين يأخذ حكم الفعل المبين. ولذلك قال هنا وكونهما في حكم الظاهر عن الفم والانف. هما في حكم الظاهر. كيف في حكم الظاهر؟ قال لو وقعت او دخلت نجاسة في الفم وجب غسلها - 01:00:14

ولو وقعت دخلت نجاسة في داخل الانف وجب غسلها. وانما يجب غسل الظاهر للباطن. ليجب غسل الظاهر لا للباطل لأن ما كان باطنا لا يوصف بكونه نجسا. ما كان باطنا لا يوصف - 01:00:34

وبكونه نجسا. لذلك الانسان قد يكون ماذا؟ قد يكون يشعر بحصار مثلا. وهذا بول يحمل بوله وليس كذلك هل هو نجس او لا؟ ان قلت نجس وهو فيه محله ومقره حينئذ صلى حاملا للنجاسة. والا - 01:00:55

فهو ظاهر والا فهو ظاهر. ولذلك اتفقوا على ان البول في موضعه قبل خروج لا يحكم عليه بكونه نجسة. وانما اذا خرج حكم عليه بكونه بكونه نجسا. ولذلك في باب الاستنجاء قالوا لا يلزم الثيب مثلا او - 01:01:15

الرجل مثلا او غيره ان يدخل اصبعه ليخرج ما بقي من بول او عذرا. هذا لا يحتاج قالوا لو شعر بان شيئا في داخل دبره لا لا يلزمته ان يخرجه باصبعه لماذا؟ لانه ليس بنجس لا يلزمته لانه - 01:01:35

ليس بنا جسم بل قد يكون من باب التكلف والتقعر. اذا كونهما في حكم الظاهر بدليل غسلهما من من النجاسة. وفطر قائمة بعواد القيء بعد وصوله اليهما. لو كانا في حكم الباطن وقيل على القول بان القيء مفطر لا وصل الى فمه - 01:01:55

لو وصل الى اخر حلقه لا شك انه لا لا يفطن. لكن لو وصل الى فمه ونحن نقول القائم من المفطرات قالوا فطر لا نقول فطرة. نقول افطر لماذا؟ لان القيء قد وصل الى خارج المعدة. ومع كونه لم يخرج - 01:02:15

الى الفم وانما استقر في الفم قالوا دليل على ان الفم له حكم حكم الظاهر. وانه لا يفطر بوصول شيء يفطر بوصول شيء ابه هذا من حيث النظر ولكن لو نظرنا الى الادلة فقلنا انه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ترك المضمضة والاستنشاق - 01:02:35

وفعله قد وقع بيانا لما اجمل في الاية يكفينا هذا في ثبوت ان المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارتين واجبان في الطهارتين. ولذلك قيل من الادلة ان الرب جل وعلا امر بغسل الوجه. فالامر بغسل الوجه امر بهما وهذا لا شك فيه - 01:02:55

فالله تعالى امر بغسل الوجه واطلق وفسره النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وتعليمه فمضمض واستنشق ولم ينقل عنه احد انه اخل بذلك. مع كونه قد اقتصر على المجزئ توظأ مرة لبيان ان هذا الوضوء مجزئ فما - 01:03:15

كان اقل منه فلا يسمى وضوءا. فلو كانت المضمضة والاستنشاق ليس ليستا واجبتيان في الوضوء وترك المضمضة والاستنشاق ولو مرة واحدة. ولو مرة واحدة. وفعله اذا خرج بيانا كان حكمه حكم ذلك المبين - 01:03:35

وفي رواية لحديث لقيط نعم. عند ابي داود اذا توظأ احدكم فليقمظ او اذا توظأت فمضمض هذا امر والامر يقتضي يقتضي الوجوب. وسبق في الحديثين السابقين اذا توظأ احدكم فليجعل هذا امر - 01:03:55

فليجعل في انته ماء. حينئذ دل على ان الاستنشاق مأمور به. والمضمضة مأمور بها. فحينئذ يرد السؤال هل هذان الامران معارضان لقوله فاغسلوا وجوهكم اولى. ان قيل بالتعارف فحينئذ اما ان يقال بانه - 01:04:15

وجوهكم مجمل فجاءت السنة مبينة بالفعل والامر فاندفع التعارض. وان قيل لا ليس مجملها وحينئذ اما ان تجعل الاية قرينة صارفة للامر من الوجوب الى الندب. واما ان يجعلها واجبین مستقلین زائدين - 01:04:35

على ما في الاية. فحينئذ يبني على هذا الاخير بانه ما يسقطان سهوا لا لا عمدا. واما ما جرى عليه المصنفون وهو المرجح في المذهب بانهما واجبین في الطهارتين الصغرى والكبرى. ان وجوبهما ثابت بالكتاب. ولذلك قال - 01:04:55

لا تسقط المضمضة ولا الاستنشاق في وضوء ولا غصن لا عمدا ولا سهوا. وهذا هو المرجح عند الحنابلة. والثاني من الفرائض غسل اليدين. غسل اليدين. وهذا ايضا متفق عليه. مجمع عليه في الجملة - 01:05:15

ونقول في الجملة لأن ثم خالفا في المرفقين هل هما داخلان في مسمى اليدين او لا؟ وما عدا فهو متفق عليهم. اذا اتفقوا لأن غسل اليدين وكذلك الذراعين. اليدين وكذلك الذراع لماذا؟ اليدين والذراعين. لأن الاصح - [01:05:35](#)

ان الاصل في اطلاق لفظ اليد ان يكون من الاصابع الى الكوع. ولذلك اطلق في اية السرقة. والسارق والسارقة واقطعوا ايديهما. فقطع النبي صلى الله عليه وسلم من هنا. كذلك جاء فتيممو. فامسحوا بوجوهكم وايديكم - [01:05:55](#)

النبي صلى الله عليه وسلم استعمل كفيه فقط. فدل على ان اليد اذا اطلقت انصرفت الى الكف فقط. فحينئذ اذا زيد من الكوع الى المرفق او من المرفق الى منكبيه لابد من قرین او لابد من زيادة. ولو قيل وايديكم لغسلتم - [01:06:15](#)

لا الله هذا الموضع فقط الا اذا جاء نص من فعل النبي صلى الله عليه وسلم. لذلك نقول اتفقوا على ان غسل اليدين والذراعين فرض من فروض الوضوء للاية وايديكم الى المرافق. واختلفوا في ادخال المرفقين هل هما داخلان في مسمى - [01:06:35](#)

غسل اليدين اولى. سبب الخلاف قوله الى المرافق. الى هذا حرف. وقرر الاصوليون ان الاجمال وهو تردد اللفظ بين معنيين على السواء انه قد يقع في الفعل وقد يقع في الاسم وقد يقع في في الحرف - [01:06:55](#)

وذلك اذا كان الحرف مشتركا بين معان مختلفة. ان حمل على احدها اختلاف الحكم فيما اذا حمل للاخر وهنا الى الاصل فيها انها تأتي للغاية. فحينئذ ما بعد الى وهو المغية هل هو داخل في - [01:07:15](#)

اقبل الى فيه نزاع طويل عريض بين اهل العلم. المرجح انه ان كان من جنسه فهو داخل والا والا فلا. ثم الى تأتي انا مع كما قال تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم. فحينئذ اذا فسر بالا على اصلها وهي الغاية - [01:07:35](#)

ماذا يترتب عليه؟ المرفقان داخلان او لا؟ ليسا داخلين. فيجب الغسل فرضا الى قبل المرفقين والمرفقان ليسا داخلين. واذا قيل بان الى هذه بمعنى مع في الاية فحينئذ من المفروض الذي يجب غسله - [01:07:55](#)

المرفقان. فاذا كان اللفظ حينئذ مجملا الى للاشتراك بين الغاية. وبمعنى هل على المصاحبة؟ حينئذ لا يجوز حمل اللفظ المشترك على احد معنييه الا بدليل منفصل عن الاية فنحتم الى ماذا؟ الى السنة. نحتم الى الى السنة. اذا - [01:08:15](#)

واختلفوا في ادخال المرفقين فيها. فذهب الجمهور الى وجوب ادخالها. الى وجوب ادخالها. وذهب بعض متأخري المالكية والطبرى الى انه لا يجب لا غسل مرفقين. وسبب الاختلاف امران الاشتراك في الحرف الى الاشتراك - [01:08:45](#)

بالحرف الى وزاد بعضهم الخلاف في مسمى اليد. لكن هذا ليس بوارد. لأن اليد الاصل في لغة العرب انها تطلق على الكهف. وقيل على الكهف والذراع وقيل على الكهف والذراع والعاوض. حينئذ نحتاج الى الى قرينة. ولكن نقول هذا ليس بوارد بدليل ان الصين الذين - [01:09:05](#)

ما هما؟ والثاني من الفرائض غسل اليدين. اليدين هذا تثنية يد معروفة. مع المرفقين. المصنف رحمة الله صاحب الاصل قال اليدين لكن لم يقل كما قال الله الله عز وجل وايديكم الى المرافق. انقص الى المرافق ولم يذكر الى المرافق. قل الصواب - [01:09:25](#)

ولذلك عبر الشارح هنا مع المرفقين تثنية مرافق او مرافق ثلاثة لغات به المفصل الذي بين العضدي والذراع. المفصل هذا المفصل الذي يكون بين العضد والذراع. هذا كفر وهذا ذراع وهذا - [01:09:45](#)

المفصل الذي يكون بينهما هذا يسمى ماذا؟ يسمى مرفة يجمع على على مرافق. والمرفق موصل الذراع في العصر جمعه مرافق قال النووي رحمة الله مجتمع العظميين المتداخلين مجتمع العظميين المتداخلين اذا هما عظامان - [01:10:05](#)

عظم منا من فوق وعظم من اسفل. ولذلك كل منهما يسمى مرافق هذا مرافق وهذا مرافق وهذا مرافق. كم اربعة ولذلك قال الى المرافق جمع. يسأل البعض لماذا؟ قال وايديكم الى المرافق وهم ما مرافقان. وقال هناك - [01:10:25](#)

وارجلكم من الكعبين. وهي اربعة. نقول لا هما كعبان. هما كعبان. والمرافق اربعة. لأن العلو في هذا يسمى مرفا والذى يقابلها يسمى مرفا. فكل يد فيها مرافقان. لقوله تعالى وايديكم الى - [01:10:45](#)

الى هذا الحرف مجلمل. يحتمل انها غاية فلا تدخل المرافق على قول ويحتمل انها بمعنى وذكر الاصوليون ان الاجمال يقع في الحرف. واذا تردد اللفظ بين معنيين على السواء وجب الا يصار الى احد المعنيين - [01:11:05](#)

االا بدليل. وهذا ثبت الدليل. وهو ان الى معنى مع. وهو قوله صلى الله عليه وفعله عليه الصلاة والسلام كما في حديث ادار الماء على مرفقيه. رواه الدارقطني ولكنه حديث فيه ضعف. ولمسلم عن ابي هريرة غسل يده حتى اسرع في - 01:11:25 وهذا بيان فيأخذ حكم المبين. لان المأمور به وهو غسل اليدين واجب. والمتعلق داخل في المأمور به. لانه قال ايديكم قد يقول قائل هذا الذي جاء الامر به الى المراافق هذا - 01:11:45

متعلق بقوله فاغسله لانه على نية التكرار فاغسل اغسلوا وجوهكم واغسلوا ايديكم الى المراافق. كل واحد من هذه الاربعة من من الثلاثة المفسولات مكرر معنا مكرر كن معه معنى العامل السابق. فحينئذ يتعلق به كل ما يمكن ان يتعلق به. الى اغسلوا ايديكم الى المراافق. حينئذ - 01:12:05

متعلق به على انه مفعول به. او معطوف على ما سواه. وايديكم متعلق به على بيان موضع نهاية الغسل وهو انه بعد المرفقين لا قبل المرفقين. اذا غسل يده حتى اشرع في العضد يعني بدأ واحد - 01:12:35

شيئا من من العضد وهذا لا يكون الا ادخال المرفقين. اذا لقوله تعالى وايديكم الى المراافق والثالث مسح الرأس. ثالث من الفرائض مسح الرأس لا غسل. فان غسل حينئذ نقول العصر انه خالف النص. خالف - 01:12:55

بالاجماع لكن الفقهاء يقولون تفهها انه لو غسل رأسه ولم يمسح هل يجزئه او لا؟ هذا يقولون بناء على ان الاصل ها هو الغاصب وانما عدل عنه الرب الى المسح تخفيفا دفعا للمشقة. نقول ما الذي ادراكم ان الاصل هو الغصن؟ بل الله عز وجل. قال - 01:13:15 تحو رؤوسكم فدل على ان الاصل هو ماذا؟ هو هو المسح لا للغصب. فحينئذ يقال ان امر يديه على الموضع اجزأه والا فلاته. لانه قد يقع تحت مطر مثلا. هل يجزئه او لا؟ نقول ان مسح بيديه - 01:13:35

البلد نقول اجزاءه والا فللا. يعني لا يجزيه. هذا قول ولو قيل بعدم الاجزاء ان فعله عمدا هذا ليس بعيد ليس ليس بعيد. اذا الثالث من الفرائض مسح الرأس. مسح الرأس اذا مسح لا غسل. فان غسل فالاصل انه لا يجزيه - 01:13:55 مأخذ من الترؤس وهو العلو وجمعه رؤوس رؤوس رؤوس له جمعان يقال لاكمال القوم رؤوس ورؤساء رؤساء. مسح الرأس كله او بعضه على الخلاف كله او بعضه على الخلاف. وسبب الخلاف هو الباء في قوله وامسحوا برؤوسكم. هل الباء هنا للتبيير - 01:14:15

ام للالصاق؟ حينئذ لما احتملت معنيين نقول صار اللفظ مشتركا. اذا صار مشتركا صار اللفظ مجتملا. يعني محتملا لمعنيين يختلف الحكم ها المترتب على كل معنى من المتقابلين. لانك اذا قلت - 01:14:45

معناه كل الرأس فلو مسحت بعض الرأس لم يجزي. لم يأت بالفراز. اذا قلت بانها للتبيير حينئذ لو مسح ثلاثة شعارات او ثلاث شعارات حينئذ نجزأهم كما هو المذهب عند بعض الشافعية. فحينئذ اختلف الحكم المترتب على معنى الباء - 01:15:05

هذا نسميه ماذا؟ نسميه اجمالا نسميه اجمالا لا يجوز العدول الى احد المعنيين الا بدليل منفصل عن الاية الا بدليل منفصل عن عن الاية. والدليل منفصل هنا يقال بان الباء للتبيير هل هي ثابتة لغة ام لا؟ قبل حمل - 01:15:25

عن التبيير يعني بعض وامسحوا برؤوسكم اي ببعض رؤوسكم. فلو اخذ يده هكذا فعل اجزاءه. لماذا؟ لان الامر بقوله وامسحوا برؤوسكم اي ببعض رؤوسكم. ولم يحدد هذا البعض. لم يحدد هذا البعض. فاذا قلت ما يصدق عليه انه رأس ولو - 01:15:45

ثلاث شعارات قالوا اجزاءه واتى بالفراز. لكن يقال هل الباء تأتي للتبيير او لا؟ قال ابن برهان من زعم ان الباء للتبيير قد جاء اهل اللغة بما لا يعرفونه. جاء اهل اللغة بما لا يعرفونه. وقيل تأتي للتبيير وهو قول - 01:16:05

كوفيين من النحاة تأتي للتبيير ومنه قولهم اخذت بثوبه وبعده يعني اخذت بثوبه ما هو كل ثوبه انما ببعض ثوبه ببعض ثوبه اذا تأتي البدائية للتبيير ولذلك قال ابن رشد ولا معنى لانكار هذا في كلام العرب يعني تأتي - 01:16:25

فلا بأس ان يقال بانها تأتي للتبيير وتأتي للانصاف. فحينئذ لو قيل بانها لا تأتي للتبيير لم يكن اللفظ مشتركا. فصار تعين المعنى هنا للالصاق من ظاهر اللفظ وامسحوا برؤوسكم يعني الصقوا المسح بجميع الرأس. بجميع الرأس - 01:16:45

هل فيه لفظ مشترك ليس عندنا لفظا مشترك؟ لكن نقول اللفظ مشترك ولا بأس به. والرجوع الى السنة. الرجوع الى الى السنة مسح

الرأس كله. مسح الرأس كله. فحينئذ نقول الباء للانصاق. لان - 01:17:05

قال كله اي الصاق الفعلى بالمفعول اي المسح الصاق ماسح بممسوح. مسحه الصاق ماسح بممسوح. فكأنه قال الصقوا المسح برؤوسكم يعني المسح بالماء. بخلاف ما لو قال امسحوه رؤوسكم فانه لا يدل على الالصاق كما يقال مسحت رأس اليتيم. فشرع الله مسح جميع الرأس وقامه مقام غسله - 01:17:25

تحفيفا. قال الزركشي ومن قال ان الباء للتبيير فغير مسلم دفعا للاشتراك والانكار الائمه. وما جاء من انه صلى الله عليه وسلم مقدم رأسه فمحموم على ان ذلك مع مع العمامة. كما جاء مفسرا في الصحيح في حديث المغيرة انه مسح مقدم رأسه ثم اكمل على - 01:17:55

على الامامة اذا من فرائض الوضوء مسح الرأس. مسح الرأس كله. وعند ابي حنيفة يجزئ قدر الربع عنه مقدار الناصية. وعند الشافعي يجزئ ما يقع عليه اسم المسح. لكن نقول الصواب ان البالي للالصاق - 01:18:15

فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث لم ينقل عنه كما قال ابن القيم رحمة الله تعالى انه اكتفى ببعض الرأس الا اذا كان رأسه معمى يعني عليه عمامة. وما عداه فالاصل انه يمسح كما يأتي في صفة الوضوء. مسح الرأس هل هنا لي ؟ للعموم. فتعم كل الرأس. ومن - 01:18:35

الاذن مسح الرأس هل يشترط فيه ان يمسح بيده ؟ ولو مسح بخرقة او مسح بخشب ارجى او لاها او مسح باصبع او باصبعين اجزي يرزي او لا اذا قلتم لا يجزي معناه لا يوظأ و اذا قلتم يرزي معناه يوظأ هل يجوز ان يوظأ ؟ هل - 01:18:55
قصدي انسان عاجز عن الوضوء. وجاء زيد غسل وجهه وممضمه وغسل يديه الى اخره. يجوز او لا يجوز مطلقا او عند الحاجة. فيه قولان نقول يجوز مطلقا. يجوز لكن النية تكون على المtopicية النية تكون على المtopicية اذا مسح مسح الرأس يدخل فيه ولو - 01:19:25

مسح باصبع او اصبعين وهو الصحيح من المذهب. لو اخذ اصبع واحد اصبعين بلالهم في الماء ومسح الرأس كله. نقول اجزاءه اجزاءه كيف ما مسح اجزاءه. ويدخل فيهما او مسح بخرقة ونحوها ويدخل ما اذا وقف تحت مطر ونحوه - 01:19:55
قادسا للطهارة وامر يده لوجود المسح. يدخل فيه ما لو وقف تحت مطر. ونوى الطهارة نوى الطهارة ثم امر يده على رأسه قالوا هذا هذا يرزي هذا يرزيه. ومنه الاذنان ومنه - 01:20:15

الاذنان لكن لو وضع يده على رأسه ولم يمرها هكذا فقط يعني اخذ ماء وفعل هكذا هل يسمى مسح ؟ لا يسمى لا يوجد لابد ان يمر اليه على الرأس ومنه الاذنان يعني من الرأس الاذنان - 01:20:35
تثنية اذن كما سبق اذن واذن يعني بضم الذال وباسكانها مشتق من الاذن بفتحتين وهو الاستماع ومنه اي من الرأس. الاذنان حينئذ يجب مسحهما كما انه وجب مسح الرأس. لماذا ؟ لان قوله - 01:20:55

افتتحوا برؤوسكم هذا مجمل يحتمل ان الاذنين من الرأس ويحتمل انهما ليسا من الرأس. وجاء حديث الاذنان من الرأس وهذا الحديث مختلف فيه ان صح لا اشكال. وان لم يصح نقول فعل النبي صلى الله عليه وسلم المستمر المبين للایة دال على انه - 01:21:15

من الرأس ومنه الاذنان فيجب مسحهما معه لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم برؤوسكم حد كما سيأتي حد الرأس حد الرأس من المقدم بحيث لا يسمى وجها. ومن المؤخر بحيث لا يسمى قفي. وهذا سيأتي في في موضعه. والواجب مسح ظاهر الشعر لا باطن الشعر هذا ليس بواجب - 01:21:35

الا اذا كان قد ازال شعره وامسحوه برؤوسكم. وقوله صلى الله عليه وسلم الاذنان من الرأس. هذا فيه خلاف ولكن جاء حديث ابن عباس مسح برأسه واذنيه مرة واحدة ولغيرهما من الاحاديث والاثار البالغة حد الثوادة على انهما من - 01:22:05
فيمسحان معها لذلك الماء واحد. وسبق انه اخذ ماء جديد لاذنيه يقولون هذا الشهر لم يصح. وقوله صلى الله عليه وسلم الاذنان من الرأس رواه ابن ماجة. وهذا هو الصحيح من المذهب والجمهور على انهما ليسا من الرأس. واذا قيل بانهما - 01:22:25

ليس من الرأس فاذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يقع بياناً لها للاية. فاذا وقع منه الفعل وليس بياناً لها للاية فاصل احواله السننية.
لانه لم يأتي الامر به. لم يأتي الامر به وانما فعل - 01:22:45

وفعله اذا لم يقع بياناً نقول هذا الاصل فيه انه مسنون ولذلك ثم روایات الامام احمد في في هذه والرابع غسل
الرجلين. الرابع من الفروض. غسل الرجلين تثنية رجل وجمعها ارجل كما فيه في الاية - 01:23:05

غسل الرجلين لم يقل الى الكعبين كما ذكر هناك وانما زاده الشارحون لبيان ان الغسل هنا انما يكون مع الكعبين لقوله تعالى وارجلكم
الى الكعبين لارجلكم الى الكعبة. اذا غسل الرجلين نقول هذا هو - 01:23:25

هو الفرض الرابع. لكن متى يكون فرضاً؟ يكون في حق غير لابس الخف. يعني لم ين كاتر رجله مستترة
فحينئذ ليس فرضاً متعينا ان يغسل رجله بل قيل بان النزع وغسل الرجلين يعتبر من - 01:23:45

بعد انه ليس من فعل النبي صلى الله عليه وسلم. اذا الفرض الرابع غسل الرجلين. هذا في حق غير لابس الخف. فاما لابس فغسلهما
ليس فرضاً متعينا في حقه. الدليل وارجلكم الى الكعبين ارجلكم الى الكعبين. هذا - 01:24:05

بناء على ماذا؟ وجوب الغسل بناء على قراءة النص وارجلكم. واما وارجلكم هذا ليس بظاهر فيه في وجوب الغسل وارجلكم بالنصب
لقراءة نافع وابن عامر والكسائي وخاص بالنصب عطفاً على اليدين وقرأ الباقيون - 01:24:25

خفضي عطفاً على الممسوح لكن لا للتمسح. وانما للتبيه لا للتمسح بل للتبيه على الاقتصاد على مقدار الواجب. وامسح ببرؤوسكم
وارجلكم. وامسحوا ببرؤوسكم وارجلكم. وارجلكم هذا بالنصب عطفاً على ماذا؟ وايديكم. اذا انعطف مفسولاً على على مفسول.

وارجلكم هل هو عطف على المفسول او - 01:24:45

على الممسوح وجهاً. ان قيل بانه على المفسول فحينئذ لا اشكال. فنقول وارجلكم هذا مفسول وهو معطوف على المفسول في
المعنى لا في اللفظ. لانه في المعنى واجب الغسل. واما في اللفظ فهو معطوف على الممسح - 01:25:15

تبيهها على ماذا؟ على ان الناس اذا غسلوا ارجلهم اسرفوا في الماء. فحين اذ يغسل او تغسل الرجل غسلاً خفيفاً اشبه ما يكمن
بالمسح. واما اذا قيل بانه عطف ممسوح على ممسوح هنا وقع الاشكال - 01:25:35

وقد اشارنا قارئنا قراءة. قراءة بالنصب وقراءة بالخوض. هل الحكم واحد قراءة النصب مع قراءة الخفظ هل الحكم واحد او
لا قلنا بالعطف الخفظ على المفسول حكم واحد. صاروا ارجلكم واجب الغسل. وانما نحتاج الى تحريره من حيث اللغو - 01:25:55
فالقولوا هذا قبظ لي للمجاورة وهو شاذ لا يجوز التعويل عليه. فنقول حينئذ اذا كان معطوفاً على الغسل فحينئذ واحد الحكم واحد.
وارجلكم معطوفاً على قوله ايديكم. آ وجوهكم فاغسلوا وجوهكم. هل - 01:26:25

فالحكم لا. وجوب الغسل غسل الوجه وغسل اليدين وغسل الرجلين لا اشكال فيه. ماذا بقي؟ بقي تحرير اللفظي لماذا كسرت الله قالوا
للمجاورة قالوا عطفاً على وامسحوا ببرؤوسكم من باب التبيه فقط في اللفظ اما في المعنى فلا - 01:26:45

قيل وارجلكم معطوفاً على قوله ببرؤوسكم في المعنى واللفظ. حينئذ وقع التصادم والتعارف. بين القراءتين وبين القراءتين. فجمع
بينهما باوجهه. احسنها ان يقال بان كل من القراءتين ينزل منزلة حديث مقابل لآخر. وهذه قاعدة ذكرها الشيخ الامين رحمه الله في
اصوات البيان. اذا اختلفت القراءتان - 01:27:05

معهما كانهما دليلين مختلفين. ان كان احدهما عاماً والآخر خاصاً خص العام بالخاص. ان كان احدهما المطلق والآخر مقيد قيد المطلق
بالمقيد بالقييد. ان كانا خاصين ولم يمكن الجمع بينهما على تنزيل كل حالة على - 01:27:35

حالة مخالفة لآخر قال نأتي الى الترجيح نقدم احدهما على على الاخرى اذا لم يكن الجمع. وهنا هل يمكن الجمع او لا؟ نقول نعم
يمكن الجمع بان تنزل اية النصب على ما اذا كانت الرجل مكشوفة. وتنزل اية الخفظ - 01:27:55

الجري اذا كان معطوفاً على الممسح فيما اذا كانت الرجل مستترة. فحينئذ يكون الممسح على الخفين ثابتة في الكتاب ثابتة في الكتاب.

وقد يقال بانه معطوف على الممسح وامسحوا ببرؤوسكم ثم الممسح في لغة العرب قسمان. وامسحوا ببرؤوسكم وارجلكم. نقول هذا
عطف - 01:28:15

ها على الرؤوس. وكل منها ممسوح. وفي لسان العرب يطلق المسح ويراد به الغسل قال ابو علي الفارسي تقول العرب تمسحت للصلوة اي توضأت. وذكره شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى. حينئذ - [01:28:45](#)

ان كان المراد وامسحوا ببرؤوسكم بل نقول المراد بقوله وامسحوا ببرؤوسكم مسحا بدون اسالة وارجلكم مسحا مع مع اسالة فلا تعارض بين القراءتين. ثم يقال بان قراءة الخفظ لو قيل - [01:29:05](#)

انها معطوفة على المسح نقول فسره النبي صلى الله عليه وسلم بفعله حيث لم ينقل عنه قول وفعل واحد بانه مسح رجله وهي كاشفة وهي مكشوفة. بل دائما انما يغسل هذا مجمع عليه بين الصحابة. اذا قوله هنا - [01:29:25](#)

غسل الرجلين مع الكعبين لقوله وارجلكم الى الكعبين نقول ارجلكم قبل عطف على المفسول خفض للمجاورة والخفظ للمجاورة كما قالوا هذا جحر ضب خرم لكن هذا فيه ظعف. وقيل بل عطف على الممسوح عطف على - [01:29:45](#)

على يعني اذا عطفناه على المفسول وهذا قول لكثير من الفقهاء. تخريج الجر يكون من باب عطف مجاورة ولكن هذا قالوا لا يجوز حمل القرآن عليه لانه شاذ عطف او الجر بالمجاورة هذا شأن الامير رحمه نصره في - [01:30:05](#)

اضواء البيان. وكذلك الطوفي في الصعقة الغضبية. قال هذا بل هو مطرد في لسان العرب. لكن اكثرا النحاة على انه شاذ وما سمع فهو مسموع يحفظ ولا يقاس عليه. اذا نقول الاصح انه معطوف على ماذا؟ على وامسحوا. لا على قوله واغسلوا - [01:30:25](#)

وقيل بل عاط على الممسوح. ثم قبل المراد مسح الخفين. وعلى قراءة النصب غسل الرجلين. وقيل بل اطلق المسح واريد خفيف الغسل. هذا فيما ذكرناه. فمعنى القراءتين واحد وهو اولى. اذ الاصل توافق القراءتين. قال ابو علي الفارسي - [01:30:45](#)

العرب تسمى خفيف الغسل مسحا. هذا اللي ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى. يقولون تمسحت للصلوة اي توضأت لها وخصلت الارجل بذلك لانها مظنة الاسراف المنهي عنه. لذا عطف على الممسوح تبيها على الاقتصاد في - [01:31:05](#)

في صب الماء. والخامس من فرائض الترتيب. خامس من فرائض الترتيب. ترتيب تفعيل من رتب الشيء اذا حاله في موضعه جعلوا كل شيء في مرتبته والمراد به هنا ان يتوضأ كما ان يتوضأ على الترتيب الذي - [01:31:25](#)

جاء في الاية فيقدم غسل الوجه على اليدين وغسل اليدين على مسح الرأس ومسح الرأس على غسل الرجلين حينئذ ان خالف بان بدأ برجليه وانتهى بوجهه قالوا هذا لم يرتب على وفق ما جاء به الشرع. هل الترتيب واجب فرض ام لا - [01:31:45](#)

المصنفون رحمه الله كما سبق وهو المذهب انه من فرائض الوضوء. فلا يسقط لا عمدا ولا سهوا لا يسقط لا عمدا ولا سهوا. ما الدليل على انه فرض؟ قالوا من الاية. مع كون النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه توظأ - [01:32:05](#)

منكسا لم ينقل عنه انه تووضا منكسا يعني مخالفا للایة. بل دائما وضوءه يكون على وفق ما جاء في هذا يكفي فيه بيان. يكفي لان العادات الاصل فيها توقيف. فحينئذ اذا جاءت الاية مرتبة مقدمة بعضاها على بعض ثم - [01:32:25](#)

مجاعة السنة على وفق ما جاءت به الاية والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ابدا بما بدأ الله به ابدا بما بدأ الله به. حينئذ لا ينبغي ان يقدم ما اخره الله تعالى. ولكن ذكروا دليلا بليغا في ترتيب الاعضاء الاربعة. قالوا لان الله تعالى ادخل - [01:32:45](#)

ممسوحة بين المفسولات. ادخل ممسوها بين المفسولات. ولا نعلم لهذه فائدة ولهذا التقديم. او ادخال الممسوح بين المفسولات غير الترتيب. لان عادة العرب انها تجمع المشترك في حكم. وتفصل عنه - [01:33:05](#)

ها من فصل عنه في الحكم هكذا. تقول جاء زيد وعمرو وخالد ومات محمد وبكر وعلي تقول جاء زيد ثم تدخل عمرو مات وترجع الى لا هذا لا يقال بانه كلام. بل اقرب الى العبث من ان يكون بليغا - [01:33:25](#)

والقرآن هنا قال فاغسلوا وجوهكم وايديكم. الى المرافق هذان غسلان. وارجلكم الى الكعبين هذا اصول فلو لم يكن الترتيب مرادا لقال فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وارجلكم الى الكعبين ثم قال وامسحوا ببرؤوسكم. هذا الاصل وهذا سنن اهل البلاغة. ان

يجمعوا المفسولات في حدة والممسوحة في حدة. لكن - [01:33:45](#)

ثم ادخل الممسوح بين المفسولات وقطع النظير عن نظيره دل على ان القطع هنا قرينة ارادت الترتيب وان الترتيب هذا الذي ذكر في الاية مقصود. فحينئذ صار فرضا. لان العرب لا تفعل ذلك الا لفائدة. قد يقال بان - [01:34:15](#)

فائدة هنا ماذ؟ استحباب الترتيب. قد يقال بأنه مستحب وليس بواجب. الترتيب الذي ذكر في الآية قد يكون نعم قطع النظير عن نظيره لفائدة. وهذه الفائدة ليست لوجوب الترتيب بل لاستحبابه. نقول على القاعدة التي ذكرناها التي يكاد ان يكون اجماع -

01:34:35

الفقهاء عليها انه لم يذكر في الآية الا الفرائض. ولم يجعل للمستحبات نصيب في هذه ليس فيها مستحب واحد. اليس كذلك؟ كلها واجبات. فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المراافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم من الكعبين. لم -

01:34:55

الا الفرائض الكبار العظام في في الوضوء. واما السنن لم تذكر. فدل على ان الفائدة ليست استحباب الترتيب وانما هو وجوب الترتيب. وعند الحنفية والمالكية ان الترتيب سنة. لأن الواو هنا لا تقتضي الترتيب. نقول نعم لا تقتضي الترتيب. لكنه -

01:35:15

قاطع النظير عن نظيره لا يعلم في لسان العرب له فائدة الى الترتيب. ثم الواو ان لم تأتي للترتيب لا تمنع الترتيب الواو اذا قيل بانها لا

تفيد ترتيب نقول نعم هذا صحيح. لكنها لا تمنع الترتيب. قد يكون ما ما عطف بالواو على سابقه قد يكون مرتبها وقد -

01:35:35

يكون مخالفًا جاء زيد وعمرو يحتمل ان زيد هو الاول ثم عمرو ويعتمل ان عمرو هو الاول ثم زيد ويحتمل انهما دخلا او جاء امعا

فالاحتمالات ثلاثة فاذا الواو لم تقتضي ترتيب لم تفید ترتيب ان نقول لا تمنعوا الترتيب فدل في الشرع من فعل -

01:35:55

النبي صلى الله عليه وسلم وقرينة الآية المذكورة من قطع النظير عن نظيره. دل على ان الترتيب هو هو الفرض

الخامس هو الفرض الخامس والسادس السادس هو الموالاة. انا بختصر مع -

01:36:15

والسادس الموالاة مصدر والى الشيء يواليه اذا تابعه اذا اذا تابعه يعني وقع عقبه بدون تأخير لانه صلى الله عليه وسلم والصواب انها

فرض لان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم -

01:36:35

امي لم يصبه الماء فامرها ان يعيده الوضوء. دل على ماذ؟ على ان هذه اللمعة لو لم يكن لو لم تكن الموالاة واجبة فرضا لقال له اذا

فاغسلها فرجع اليه؟ لكن لما امره باعادة الوضوء حينئذ لم يكن الا فوات الموالاة. لم يكن الله فوات -

01:36:55

الموالاة. ايضا اصح من هذا ان الحديث فيه نزاع اصح من هذا ان يقال قوله تعالى اذا قمت من الصلاة فاغسلوا وجوهكم. الى اخر

للواامر نقول هذى تقتضيك الفورية. فاغسلوا وجوهكم واغسلوا ايديكم وامسحوا برؤوسكم -

01:37:15

واغسلوا ارجلكم. نقول هذه اوامر وتقتضى الفورية. فاذا غسل وجهه تعين ان يغسل يديه. لأن الامر بعده اليه كذلك؟ فيقتضي

الفورية. اذا اتى بالواجب الاول وهو غسل الوجه فهو حينئذ مأمور بغسل اليدين. والامر يقتضي الوجوب -

01:37:35

وللفورية ايضا. فاذا غسل يديه حينئذ توجه اليه الامر الثالث وهو وامسحوا برؤوسكم الامر للوجوب يقتضي الفورية. اذا يقع كل فعل

01:37:55

من الاخير عقب الذي قبله بدلالة الآية. وهذا احسن ما يستدل به على وجوب الموالاة وانها فرض. اذا نقول -

اذا قمت من الصلاة فاغسلوا الى اخرها اوامر تقتضي الفورية. ثم اذا قمت من الصلاة هذا ووجه اخر شرط. فاغسلوا وجوهكم وما

01:38:15

اعطف عليه جواب الشرط. والاصل ان ايقاع جواب الشرط مجتمعا انما يكون بعد فعل الشرط. هذا هو الاصل -

اذا قمت من الصلاة فاغسلوا وجوهكم. اذا جواب الشرط مركب بين غسل ومسح الاربع الاعضاء. حينئذ متى يقع جواب الشرط بعد

01:38:35

ارادة القيام الى الصلاة. فاذا ورد الشرط وهو القيام وجب الا يتأخر عنه جوابه وهو غسل الاعضاء -

الاربعة عرفنا الموالاة. ما ضابطها؟ هل المعتبر فيها العرف؟ او بجفاف اعضاء؟ روايات عن الامام احمد رحمة الله العرف يعني ما

01:38:55

تعارف عليه الناس. هذا الفصل طويل او ليس بطويل. حينئذ اذا شكت تبحث عن الناس هل هذا طويل او ليس -

طويل فان قالوا فاصل طويل حينئذ انقطعت الموالاة. فوجب اعادة الوضوء. والا فحينئذ يعتبر الموالاة حاصلة. هل الاعتبار صاروا

01:39:15

بالعرف او بجفاف الاعضاء على روايته. والمختار هو الرواية الثانية وهو جفاف الاعضاء. ولذلك قال وهي اي الموالاة الا -

تؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله. الا يؤخر غسل عضو حتى ينشف يعني يجف العضو الذي قبله يعني الا يؤخر غسل

الرجلين حتى يجف الماء الذي بلل به الشعر -

01:39:35

والا يؤخر غسل او مسح الرأس حتى تجف اليadan. والا يؤخر غسل اليدين حتى يجف الوجه. فان جف حينئذ نقول انقطعت الموالاة.

لكن ضابطها ان يكون بزمن معتدل او قدره من - 01:39:55

غيره. يعني من غير المعتدل بان كان حارا او بالا. يعني العبرة الجو المعتدل. لانه في الحر غسل وجهه قد يجلس ثلاث دقائق اربع دقائق وهو وفي البرد او في الريح الشديدة قد يغسل وجهه مباشرة جف الوجه. نقول هذا ليس معتبر. المعتبر الزمن المعتدل -

01:40:15

الذى هو بين الحار الذى لا يجف معه العضو مباشرة او بين البارد او الريح التي يجف معها العضو مباشرة. وهي الا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذى قبله بزمن معتدل او قدره من غيره. ولا يضر ان جف لاشتغاله بسوء - 01:40:35

سنة يعني لو كان الفاصل بين متابعة الاعضاء انه اشتغل سنة وهذه السنة تتعلق بالوضوء مثل لها الشارع كتخليل يعني اصابع مثلاً فانشغل ان يخلل فجف العضو قالوا هذا لا يؤثر ليس بفاصل واسباب يعني اسباغ الماء ابلاغه الى مواضعه من الاعضاء من -

01:40:55

اعضاء وازالة وسوسة شك هل هذا غسل مرتين او ثلاث؟ قالوا اذا وقف وجف معه العضو هذا لا يؤثر او وسخ يعني تعلق بموضع غسل العضو يعني وقع اه شيء على يده فاشتغل بزواله ثم جف العضو قالوا هذا لا يؤثر - 01:41:15

لكن لو وقع الوسخ على غير الاعضاء الاربعة وانشغل به قالوا هذا هذا يؤثر لماذا؟ لانه في غير موضع وجوب الغسل ويضره الاشتغال بتحصيل ما لانه ليس داخلا في مسمى الوضوء او اسراف او نجاسة او وسخ لغير طهارة لغير طهارة ثم قال وسبب - 01:41:35

وجوب الوضوء الحدث. سبب وجوب وضوء الحدث. وهذا سبق معناه ان الوضوء انما يجب سبب الحدث وذلك اذا دخل وقت الصلاة ان كانت مؤقتة او اراد فعل ما جعل الوضوء شرطا - 01:41:55

لفعله ويحل جميع البدن. يعني موضع الحدث الذي هو الحدث الاصغر. هل يقوم بالاعضاء الاربعة فقط ام بجميع البدن هذى محل خلاف بين الفقهاء. الحدث الاصغر الجناية باتفاق. جنابة بلا خلاف انها تحل - 01:42:15

عالبدن اليه كذلك؟ والحدث الاصغر الاعضاء الاربعة وكل البدن يقول ظاهر السنة انه يحل جميع البدن. ولذلك قيل اذا احدث وسم المحدث بكونه قد احدث فدل على عموم حلول الحدث في جميع البدن. بعضهم قال لا يحل الاعضاء الاربعة فقط. لماذا؟ لان الحدث واجب الازالة - 01:42:35

فاما قيد بان الغسل الى المرفقين اذا هذا الموضع ليس فيه حدث. انما الحدث هنا بدليل ماذا؟ وجوب هذا الموضع دون هذا. نقول هذه ليست مرجعة الى العقل. هذه عبادات توقيفية. والفقه والنظر له حد. قف - 01:43:05

وليس له مجال في الدخول في مثل هذه الامور. بل الصواب انه يحل جميع البدن لظاهر السنة. وكون الذي يغسل بعض الاعضاء ها وليس هو كالجنابة وانما هو اقل شأنا فتغسل اعضاء اربعة بحدود معينة من جهة الشرق - 01:43:25

نقول هذا توقيف ولا مجال للعقل فيه ولذلك قالوا يخرج الريح ويطلق الوضوء ثم يغسل وجهه لو قيل بالعقل نقول له اذهب اغسل الموضع. لا تأتي تغسل وجهك. تتمضمض قل هذا العقل ما يدرك مثل هذا - 01:43:45

فحينئذ لو غسل يده ثم قبل ان يغسل يديه هل له ان يمس المصحف او لا؟ ان قيل بان الحدث يحل جميع البدن لا يجوز. حتى يتم الطهارة على وجهها. لان الحدث لا يرتفع الا بغسل اخر - 01:44:05

في جزء من اعضاء الوضوء. والحدث لا يتبعظ ولا يتتجزأ. وان قيل بانه اذا غسل يده ارتفع حدث وبقيت الرجل عليه حدثها حينئذ قالوا له ان يمس المصحف لانه مسه بحدث مسه بعضو قد غسل - 01:44:25

قال عنه الحدث. نقول الصواب ان الحدث لا يتبعظ ولا يتتجزأ. بقي بعضا الامور غدا تأتي عليها ان شاء الله تركنا اشياء كذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اصحابه اجمعين - 01:44:45